جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين



مَجَلَّةُ آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليّة علميّة مُحكّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

ملحق
العدد التاسع والثمانين/ السنة الثانية والخمسون
مُحَرَّم – ١٤٤٤هـ / آب ١٨/٨/٢٠٢٢م
رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢
ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506
للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com
URL: https://radab.mosuljournals.com



آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلميَّة الموثّقة في الآداب والعلوم الإِنسانيَّة باللغة العربيَّة واللغات الأجنبيَّة

ملحق العدد: التاسع والثمانين السنة: الثانية والخمسون/ محرَّم – ١٤٤٤هـ / آب ٢٠٢٢م

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

● تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .

● تُرتَّب الهوامش أرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).

● يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإِلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

● يجب أَن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أَي: يرسل بدون اسم .

● يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإِنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإِنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .

● يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإِنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإِنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أَن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأَساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أَمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أَن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أَو (إِشكاليَّة البحث) .
- يجب أَن يراعي الباحث صياغة أَسئلة بحثيَّة أَو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أَو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أَهمية بحثه وأَهدافه التي يسعى إِلى تحقيقها، وأَن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أَن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أَن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أَن يراعي أَدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إِخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأَفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أَن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أَن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأَسئلة البحثية أَو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أَن يدرك أَنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إِلى المُحكِّم وعلى أَساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أَوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأَوزان يُقبل البحث أَو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إِعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأَفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أَصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتـــــويـــات

آداب الرافدين ملحق العدد (1/89) آب (2022/8/18م) /1444هـ

لام الجحود بين النفي والتوكيد في ضوء الاستعمال القرآني

عبد الله خليف خضير الحياني *

تأريخ التقديم: 2021/11/23 تأريخ القبول: 2021/12/26

المستخلص:

فإنّ هذا البحث يهدف إلى الكشف عن إشكالية لام الجحود ذلك أنّها تحمل أكثر من معنى من: تعليل، ونفي، وتوكيد؛ ومن هنا جاءت تساؤلات عديدة: أهي نافية أم توكيدية ؟ ولمَ سميت لام الجحود ولِمَ لَمْ تُسمَ لام النفي، ولو كانت نفيًا لأصبحت الجملة مثبتة ذلك أنّ نفي النفي إِثبات.

فضلًا عن الخلاف في عملها؛ إذ اختلف النحاة في ذلك فذهب البصريون الى أَنّها غير ناصبة في نفسها وإنّما العمل في (أن) مقدرة، وذهب الكوفيون إِلى أنّها ناصبة بنفسها، وتناول البحث جانباً تطبيقاً على استعمال لام الجحود في القرآن الكريم ودلالاتها، وقد تضمن البحث محاور عديدة منها: الجحود من المعنى اللغوي إِلى المعنى الاصطلاحي، وإشكالية التسمية (لام الجحود ، لام النفي)، وإشكالية النفي والتوكيد والتعليل بلام الجحود، الفرق بين اللامين لام كي ولام الجحود ، الخلاف في عمل لام الجحود وإِشكالية إِظهار (أن) المصدرية، العلاقة بين لام الجحود و(كان)، نزع لام الجحود وإظهار (ان) المصدرية أو عدم إِظهارها كل هذه المحاور حاول البحث من خلالها الإجابة عن عدد من الأسئلة التي تتبادر الى الذهن عن لام الجحود وما يحيط بها من إشكالات.

الكلمات المفتاحية: النحويون، الدلالة، الأَسئلة.

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين محمد ، وعلى آله وصحبه اجمعين.

أمَّا بعد:

---

* أُستاذ مساعد/قسم اللغة العربيَّة/كلية الآداب/جامعة الموصل.

توطئة :

شكلت لام الجحود معضلاً نحويا ؛ ذلك أنّه اختلف في معناها ؛ إذ يتأرجح بين : (النفي والتوكيد والتعليل) ، وقبل أن نقوم بإلقاء الضوء على هذه الاشكالية وجب علينا الوقوف على (الجحود) من معناه اللغوي الى المعنى الاصطلاحي

الجحود من المعنى اللغوي الى المعنى الاصطلاحي :

الجحود معناه شده الإنكار والرفض، ومن ذلك ما يقال: (جحد الكفار الإسلام)؛ أي: رفضوه أشدّ الرفض، جاء في مقاييس اللغة : الْجِيمُ وَالْحَاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى قِلَّةِ الْخَيْرِ. يُقَالُ : عَامٌ جَحِدٌ قَلِيلُ الْمَطَرِ. وَرَجُلٌ جَحْدٌ فَقِيرٌ، وَقَدْ جَحِدَ وَأَجْحَدَ. وَالْجَحْدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ الْقِلَّةُ . وَأَجْحَدَ الرَّجُلُ وَجَحَدَ إِذَا أَنْفَضَ وَذَهَبَ مَالُهُ . وَمِنْ هَذَا الْبَابِ الْجُحُودُ، وَهُوَ ضِدُّ الْإِقْرَارِ، وَلَا يَكُونُ إِلاّ مَعَ عِلْمِ الْجَاحِدِ بِهِ أَنَّهُ صَحِيحٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ) [النمل: 14] . وَمَا جَاءَ جَاحِدٌ بِخَيْرٍ قَطُّ[1] ، وجاء في اللسان جحد: الجَحْدُ والجُحُود: نَقِيضُ الإِقرار كالإِنكار وَالْمَعْرِفَةِ، جَحَدَهُ يَجْحَدُه جَحْداً وجُحوداً. والجُحودُ الإِنكار مَعَ الْعِلْمِ. جَحَدَه حقَّه وبِحَقِّهِ. والجَحْدُ والجُحْدُ، بِالضَّمِّ، وَالْجُحُودُ: قِلَّةُ الْخَيْرِ. وجَحِدَ جَحَداً، فَهُوَ جَحِدٌ وجَحْدٌ وأَجْحَدُ إِذا كَانَ ضَيِّقًا قَلِيلَ الْخَيْرِ. والجَحْدُ والجُحْدُ الضَّيِّقُ فِي الْمَعِيشَةِ. يُقَالُ: جَحِدَ عَيْشُهم جَحَداً إِذا ضَاقَ واشتدَّ ، والجَحَدُ، بِالتَّحْرِيكِ: مِثْلُهُ؛ يُقَالُ: نَكَداً لَهُ وجَحَداً وأَرض جَحْدَة: يَابِسَةٌ لا خَيْرَ فِيهَا. وَقَدْ جَحِدَت وجَحِدَ النَّبَاتُ: قلَّ وَنَكِدَ. والجَحْد: الْقِلَّةُ مِنْ كُلِّ شيءٍ، وَقَدْ جُحِدَ. وَرَجُلٌ جَحِدٌ وجَحْدٌ: كَقَوْلِهِمْ نَكِدٌ ونَكْدٌ. ونَكْداً لَهُ وجَحْداً: دعاءٌ عَلَيْهِ. وَعَامٌ جَحِدٌ قَلِيلُ الْمَطَرِ. وجَحِدَ النبتُ إِذا قلَّ وَلَمْ يَطُلْ . وأَجْحَدَ الرَّجُلُ وجَحَدَ إِذا أَنْفَضَ وَذَهَبَ مَالُهُ[2]. وما يهمنا من هذه المعاني الجحود بمعنى شدة الانكار والرفض ،

(1) ينظر : معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت395هـ) ، حققه وضع حواشيه: ابراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ،ط2 ، 1429هـ ــ 2008م : 218/1.

(2) ينظر : لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الانصاري الافريقي المصري (ت711هـ) ، حققه وعلق عليه ووضع حواشية : عامر احمد حيدر ، راجعه : عبد المنعم

والجحود ضِدُّ الإِقْرَارِ، وَلا يَكُونُ إِلاَّ مَعَ عِلْمِ الْجَاحِدِ بِهِ أَنَّهُ صَحِيحٌ. وهذا المعنى يقترب من المعنى الاصطلاحي للام الجحود.

ذكرت كتب النحو أنّ لام الجحود هي اللام الواقعة بعد كان الناقصة المنفية الماضية لفظاً، أو معنى. نحو: (ما كان زيد ليذهب) ، و(لم يكن زيد ليذهب) . وسميت لام الجحود ، لاختصاصها بالنفي. وهي لام مكسورة (لِـ) ، وهي حرف مبني لا محل له من الاعراب يفيد توكيد النفي[1] ، وَوجه التوكيد فِيهَا أَن أصل (مَا كَانَ ليفعل) : (مَا كَانَ يفعل) ثمَّ أدخلت اللام زِيَادَة لتقوية النَّفْي كَمَا أدخلت الْبَاء فِي (مَا زيد بقائم). ومن شروط لام الجحود أن تسبق بكون منفي (ما كان) ، و(لم يكن) ، وأن تكون (كان) بلفظ المضي أو في معناه ، وأن تكون (كان) زمانية ناقصة لا تامة ، وأن يأتي الفعل بعدها منصوبًا، وتنصب الفعل بعدها بـــ(أن) المصدرية المضمرة وجوباً ولا يجوز اظهارها. ومن ذلك قوله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) [التوبة : 115] ، وقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) [النساء : 168] .

قيل: ولا يكون قبلها من حروف النفي إلاّ (ما) و(لا) دون غيرهما. قلت: الظاهر مساواة (إن) النافية لهما في ذلك. وقد جعل بعضهم اللام في قوله تعالى : (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال) لام الجحود، على قراءة غير الكسائي وأجاز

خليل ابراهيم ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط1 ، 1426هـــ ــ 2005م : 2/ 504

(1) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأَحمد بن عبد النور المالقي (ت702هــ) ، تحقيق : ا.د. احمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ــ سوريا ، ط3 ، 1423هــ ــ 2002م : 300 ــ 301 ، وينظر : الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هــ) ، تحقيق : د.فخر الدين قباوة ، والاستاذ محمد نديم فاضل ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط1 ، 1413هــ ــ 1992م: 116 ، وينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، لابي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت761هــ) ، تحقيق : 90محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع ، القاهرة ــ مصر ، (د. ط) ، (د. ت): 228/1.

بعض النحويين وقوع لام الجحود بعد أخوات كان قياساً عليها. وأجاز بعضهم ذلك في ظننت. وقال بعضهم: تقع في كلّ فعل، تقدمه فعل منفي. نحو: (ما جئت لتكرمني) . والصحيح أنّها لا تقع إلاّ بعد كان الناقصة، كما تقدم.(1)

إشكالية التسمية (لام الجحود ، لام النفي):

قد يتبادر السؤال : لِمَ لمَ تسمَ لام النفي ؟ ولم سميت لام الجحود ؟ فما الفارق بينهما ؟ يسميها أَكْثَرهم لام الْجُحُود، يطلق عليها الكوفيون (لام الجحود) ــ لملازمتها للجحد أَي النَّفْي، ومن النحاة ــ وهم البصريون ــ من رأى أن الصَّوَاب تَسْمِيَتهَا لام النَّفْي ؛ لأَنّ الْجحْد فِي اللُّغَة إِنْكَار مَا تعرفه لا مُطلق الإِنْكَار(2)، وورد في الكليات «الجحد : هو نفي ما في القلب ثباته، وإثبات ما في القلب نفيه، وليس بمرادف للنفي من كلّ وجه»(3). فالنفي خلاف الإثبات، ومعناه في اللغة: الإخراج. يقال: نفي فلان من بلده، إذا أخرج، وسير ومنه قوله تعالى: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ). [المائدة: 33]. وأما الجحد فهو نقيض الإقرار، وكذا الجحود، ومعناه في اللغة: إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار. وقيل: الجَحْدُ، والجُحْدُ، والجَحَدُ: قلة الخير. وقيل: الجَحْد: القلة من كلّ شيء. ويقال: جحَد الشيء، يجحَده جحْدا وجُحُودا: أنكره مع العلم به، فهو جاحد. وجَحَد بالشيء. وقوله تعالى: (وَجَحَدُوا بِهَا) [النمل : 14] ، عداه بالباء ؛ لأنّه في معنى: كفروا. وكذلك قوله تعالى: (وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ) [فصلت : 15] أي: بكفرهم بآياتنا. ولا يقال ذلك إلاّ باللسان دون القلب. و«النافي إن كان صادقا يسمى كلامه نفيا ، ولا يسمى جحدا مثاله : (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ) [الأحزاب : 40] ، وإن كان كاذبا يسمى جحدا ونفيا أيضا

(1) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : 118

(2) ينظر : مغني البيب عن كتب الاعاريب : 1/ 228 ــ 229.

(3) الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (1094هـ) ، قابله على نسخة خطية واعده للطبع ووضع فهارسه : د.عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ــ لبنان ، ط 2 ، 1419هـ ــ 1998م: 888 .

مثاله: (فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ ، وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ) [النمل : 13 ــ 14] ، والجحد إذا كان في أول الكلام يكون حقيقيا نحو : (ما زيد بقائم) ، وإذا كان في أول الكلام جحدان كان أحدهما زائدا وعليه : (وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ) [الاحقاف : 26] في أحد الأقوال وإذا أتي بين الكلام بجحدين يكون الكلام إخبارا نحو : (وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) [الأنبياء : 8] ، ونفي ذات الشيء يستلزم نفي الحال بلا عكس لكن في صورة نفي جميع الأحوال ونفي الذات الموصوفة قد يكون نفيا للصفة دون الذات نحو : (وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) أي : بل هم جسد يأكلون الطعام ، وقد يكون نفيا للذات أيضا نحو : (مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ) [غافر : 18] ، قال بعضهم : النفي إذا دخل على الذات يتوجه إلى نفي الصفات مطلقا ؛ لأنّ الذات لا تنفى أصلا بخلاف ما إذا دخل على الفعل فإنّه حينئذ يكون متوجها إلى نسبة الفعل إلى الفاعل فقط ، ونفي المبالغة في الفعل لا يستلزم نفي أصل الفعل ، وقوله تعالى : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) [فصلت : 46] إنّما جيء به في مقابلة العبيد ؛ لأنه جمع كثرة أو على النسب أي بذي ظلم ، أو بمعنى فاعل لا كثرة فيه ، أو لأن أقل القليل لو ورد من الرب الجليل كان كثيرا كما يقال : زلة العالم كبيرة ونفي العام يدل على نفي الخاص ، وثبوته لا يدل على ثبوته ، وثبوت الخاص يدل على ثبوت العام ، ونفيه لا يدل على نفيه ، ونفي العام أحسن من نفي الخاص(1) ؛ من هنا يتبادر الى الذهن أنّ النفي عام والجحود خاص، فكلّ جحود نفي وليس كلّ نفي جحودا، وهذا ما نلتمسه من قولهم أنّ النهي : ما انجزم بـــ(لا) ، نحو: لا تَفْعَلْ، وهو الحمل على الامتناع، كما أنَّ الأمرَ الحملُ على الفعل. والنفي: ما لم ينجزم بـــ(لا) ، نحو: لا يَفْعَلُ، ومعناه الإخبارُ عن معدوم. والجحد : ما انجزم بـــ(لَمْ) ، نحو : لم يفعل (2) ، وقولهم في الجواب: بَلَى، ونَعَمْ ، فـــ(بلى) تكون جواباً للكلام الذي فيه

(1) ينظر : كتاب الكليات : 889

(2) ينظر : المفتاح في الصرف ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـــ) حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب –

الجَحْد، فإذا قال الرجل للرجل: ألستَ تقومُ؟ قال: بلى. و(نعم) تقع جواباً للكلام الذي لا جَحْدَ فيه. فإذا قال الرجل للرجل: هل تقوم؟ قال: نعم. قال الله تبارك وتعالى: (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى) [الملك : 8] ، وقال جل وعز: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى) [الأعراف : 172] . وقال في نعم: أخوك بل أبوك، وما أكرمت أخاك بل أباك. فإذا قال الرجل للرجل: ألا تقوم، فقال له: بلى، أراد بل أقوم، فزاد الألف على (بل) ليحسن السكوت عليها ؛ لأنّه لو قال له: بل، كان يتوقع كلاماً بعد (بل) فزاد (الألف) على (بل) ليزول عن المخاطب هذا التوهم. قال الله تعالى: (وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إلا أَيَّامًا مَعْدُودَةً) [البقرة : 80] ثم قال بعدُ: (بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً) [البقرة : 81] ، فأتى بها بعد الجحد، والمعنى: بَلْ مَنْ كسب سيئة[1].

من خلال ما سبق نرى أنّ التمييز وقع أيضا في الزمن فــ(لم) تستعمل لنفي الماضي فقيل فيها (الجحد بــ(لم)) ، و(لا) تستعمل للمضارع فقيل (النفي بــ(لا)) ، وكذلك ان النّفي عند أهل العربية من أقسام الخبر مقابل الإثبات والإيجاب، قيل بل هو شطر الكلام كلّه. والفرق بينه وبين الجحد أنّ النافي إن كان صادقا سمّي كلامه نفيا ومنفيا أيضا ولا يسمّى جحدا، وإن كان كاذبا سمّي جحدا ونفيا أيضا. فكلّ جحد نفي وليس كلّ نفي جحدا . مثال النفي (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ) [الأحزاب : 40] ، ومثال الجحد نفى فرعون وقومه آيات موسى (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا) [النمل : 14] . ثم إنّ النفي في الماضي إمّا أن يكون نفيا واحدا أو

جامعة اليرموك – إربد – عمان ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط 1 ، 1407 هــ – 1987م : 167

(1) ينظر : الزاهر في معاني كلمات الناس ، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: 328هــ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط1، 1412 هــ –1992 : 50/2 ــ 51 ،وينظر : الفروق اللغوية ، ابو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري (ت400هــ) ، علق عليه ووضع حواشيه : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط1 ، 2009م:175

مستمرا أو نفيا فيه أحكام متعدّدة، وكذلك في المستقبل، فصار النفي أربعة أقسام ، واختاروا له أربع كلمات : (ما ولم ولن ولا)[1].

إشكالية النفي والتوكيد والتعليل بلام الجحود:

من خلال تسميتها بلام الجحود يتبادر الى الذهن السؤال الذي مفاده (أتكون هذه اللام للنفي أم للتوكيد؟) ، فكما هو معروف أن نفي النفي اثبات فكان بذلك قولنا : (ما كان زيد لينجح) بمعنى : (كان زيد ينجح) ، والفرق بين التركيبين واضح ، فقولنا : لرجل ما في امر انتخب له (انت لها) أي مناسب لها وهي تليق بك. فمعنى (ما كنت لأفعل) : ما كنت مناسبًا لفعله ولا يليق بي ذلك، ولا شك أنّ في هذا معنى التأكيد. قال الزمخشري في قوله تعالى: (وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ) [الأعراف: 43]، : (اللام لتوكيد النفي يعنون وما كان يستقيم أن نكون مهتدين لولا هداية الله وتوفيقه)[2]. وقال في قوله تعالى: (فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ) [الأعراف: 101] ، ومعنى اللام تأكيد النفي[3] وأن الإيمان كان منافيًا لحالهم في التصميم على الكفر[4]. وذكر الرازي في قوله تعالى: (لَمْ أَكُنْ لأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ

(1) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت1158هـ) ، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم ، تحقيق: د. علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي ، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، ط1 ، 1996م : 2 / 183

(2) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ، ابو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت 538هـ) ،اعتنى به وخرج احاديثه وعلق عليه : خليل مأمون شيحا ، وعليه تعليقات كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للامام ناصر الدين ابن منير المالكي ، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان ، ط1 ، 1423هـ ــ 2002م : 363.

(3) اللمحة في شرح الملحة ، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي ، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ) ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م : 75

(4) الكشاف : 376.

حَمَأٍ مَسْنُونٍ) [الحجر: 33]: "اللام في قوله (لأسجد) لتأكيد النفي ومعناه لا يصح أن أسجد لبشر"(1). وعلى هذا فالنفي مؤكد في مثل هذا التعبير. وهو ما يقترب من رأي الكوفيين من أن اللام زائدة لتوكيد النفي كالباء الزائدة في نحو (ما محمد بذاهب) ، وأصل الكلام عندهم (ما كان يفعل). وكذلك رأي البصريين في أن المعنى (ما كان مريدًا للفعل)، أو قاصدًا له، أو مقدرًا له، أبلغ من نفي الفعل نفسه ؛ لأنّ نفي القصد أبلغ من نفي الفعل نفسه.

ولا يرى السامرائي أن قولنا : (ما كان ليفعل) أصله (ما كان يفعل) أو هما بمعنى واحد، فإن قوله تعالى مثلا: (لَمْ أَكُنْ لأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَأٍ مَسْنُونٍ) [الحجر: 33]، ليس بمعنى (لم أكن أسجد) فالبشر لم يكن موجودًا قبل ذاك، فلا يصح هذا التقدير. ونحوه قوله تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ) [البقرة: 143]، فلا يصح أن يقال هو بمعنى (ما كان الله يضيع إيمانكم) وقوله: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) [الأنفال: 33] لا يصح أن يقال هو بمعنى (ما كان الله يعذبهم وأنت فيهم) وقوله: (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً) [التوبة: 122]، ليس بمعنى (ما كان المؤمنون ينفرون كافة) ، فثمة فرق بعيد بين التعبيرين والقصدين، ولكن هو على معنى لم أكن فاعلا للسجود أو قاصدًا له، وكذلك في الآيات الأخرى، نحو (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ) [البقرة : 143] ، أي مريدًا لإضاعة الإيمان أو مريدًا للتعذيب ونحوها، فتقدير البصريين أقرب إلى المعنى فيما هو ظاهر . والفرق بين الامرين إذا قلت: (ما كنت أضربك) بغير لام جاز أن يكون الضرب مما يجوز كونه فإذا قلت : (ما كنت لأضربك) ، فاللام جعلت بمنزلة ما لا يكن أصلا(2).

ومع كلّ ما تقدم نتلمس وجود سؤال : أفي لام الجحود نفي أم فيها التوكيد أم فيها التعليل؟

---

(1) مفاتيح الغيب ، التفسير الكبير ، الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت606هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط3 ، 1421هـ – 2009م : 12/ 166

(2) ينظر : معاني النحو ، فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ط1 ، 1420هـ – 2000م : 1/ 227.

ذهب السهيلي الى أن لام الجحود جرت في كلامهم نفياً للفعل المستقبل بالسين أو سوف، وصارت لام الجحود بإزائها ، وذهب البصريون الى أنّ قولهم: (ما كان زيد ليدخل، وما كان عمرو ليأكل) جواب فعل ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم؛ لأنّه جواب لقول قائل (زيد سوف يدخل، وعمرو سوف يأكل) فلو قلنا : (ما كان زيد لأن يدخل، وما كان عمرو لأن يأكل) بإظهار (أن) لكنا جعلنا مقابل (سوف يدخل ، وسوف يأكل) اسمًا ؛ لأنّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسم[1] ؛ من هنا كانت لام الجحود تمثل مشكلا نحويا إذ اطلق عليها (لام الجحود) ؛ فما كان ليفعل: (لام الجحود)، وهي اللام الداخلة بعد كون ناقص ماض لفظًا، أو معنى منفي بما، أو لم، أو إن. وهذا التعبير يستعمل لتأكيد النفي، وذلك إن إثباته (كان سيفعل)، وفي السين معنى التأكيد، قال تعالى: (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) [البقرة: 137]، تقول: كان سيكتب، فإذا أردت نفيه قلت: ما كان ليكتب. جاء في (الكتاب): "واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيها الإظهار يعني (أن) ، وذلك: ما كان ليفعل فصارت (أن) ههنا بمنزلة الفعل في قولك: إياك وزيدًا. وكأنك إذا مثلت قلت: ما كان زيد لأن يفعل، أي : ما كان زيد لهذا الفعل، فهذا بمنزلته ودخل فيه معنى نفي (كان سيفعل) فإذا قال هذا. قلت: ما كان ليفعل كما كان (لن يفعل) نفيًا لــ(سيفعل) ، وصارت بدلا من اللفظ[2]. وقد ذكر عدد من النحاة أن لام الجحود سميت مؤكدة (لصحة الكلام بدونها، لا لأنها زائدة. إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح. وإنّما هي لام الاختصاص، دخلت على الفعل، لقصد: ما كان زيد مقدراً، أو هاماً، أو مستعداً لأن يفعل)[3].

وهناك إشكالية أخرى كما ذكر المالقي والمرادي في لام الجحود ذلك أننا نتلمس فيها نوعا من التعليل يقول المالقي : (وهي لام العلة المذكورة قبل ، إلاّ أنّها

(1) نتائج الفكر في النحو ، لابي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، حققه وعلق عليه : الشيخ عادل احمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط1، 1412هــ 1992م : 107

(2) ينظر : معاني النحو : 1/ 225 ــ 226.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني : 120.

إذا دخلت على الأفعال المذكورة وقعت مع ما بعدها في موضع اخبار (كان) المنفية بـــ(ما) ؛ وبذلك تخالف لام (كي) المذكورة قبل ، للزومها ذلك)[1] ، وهذا ما دفع عدد من النحاة الى عدّها لام علة ، فذكر أن بعضهم عدّ هذه اللام لام العلة المذكورة قبل، وهي وما بعدها في موضع خبر كان المنفية. والمعنى في قولك : ما كان عبد الله ليذهب: ما كان عبد الله للذهاب. فهو على هذا من وقوع الجار والمجرور خبراً. وذكر المرادي أن بعضهم قال : من جعل لام الجحود لام كي فهو ساه[2].

الفرق بين اللامين : لام كي، ولام الجحود:

تتماثل اللامان في أنّهما حرفا جر، فكلاهما ينصب بإضمار (أن) ، إلاّ أنّ لام كي هي لام العلة فلا يقع قبلها إلاّ فعل يكون علة لما بعدها، فإن كان ذلك الفعل منفياً لم يخرجها ذلك عن أن تكون لام كي ؛ لأنّ معنى العلة فيها باق. وذكر المرادي في لام التعليل ((أن معنى اللام، في الأصل، هو الاختصاص. وهو معنى لا يفارقها، وقد يصحبه معان أخر. وإذا تؤملت سائر المعاني المذكورة وجدت راجعة إلى الاختصاص. وأنواع الاختصاص متعددة؛ ألا ترى أن من معانيها المشهورة التعليل، قال بعضهم: وهو راجع إلى معنى الاختصاص، لأنك إذا قلت: جئتك للإكرام، دلت اللام على أن مجيئك مختص بالإكرام ؛ إذ كان الإكرام سببه، دون غيره. فتأمل ذلك))[3].

وإنّما الفرق بين لام الجحود ولام كي من وجوه كثيرة هي : ان لام الجحود يكون قبلها ما كان أو لم يكن، وان تكون (كان) بلفظ المضي أو في معناه، لا بلفظ الاستقبال. وان تكون زمانية ناقصة لا تامة ، ولا يقع بعد اسمها ظرف ولا مجرور، لا تقول: (ما كان زيد عندك ليذهب) وإلاّ (. . . أمس ليخرج). والذي يكشف لك قناع المعنى ويهجم بك على الغرض إن كانت الزمانية عبارة عن زمان ماض، فلا تكون علة لحادث، ولا تتعدى إلى المفعول من أجله، ولا إلى الحال وظرف المكان، وفي

---

(1) رصف المباني في شرح حروف المعاني : 300.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني : 120.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني : 109

تعديها إلى ظرف الزمان نظر، فهذا الذي منعها من أن تقع قبل لام العلة، أو يقع بعدها المجرور أو الظرف.

ومن الفروق بين اللامين أن الفعل بعد (لام) الجحود لا يكون فاعله إلا عائداً على اسم (كان) ؛ لأنّ (اللام) وما بعدها في موضع الخبر عنه، فلا تقول: ما كان زيد ليذهب عمرو، كما تقول: جاء زيد ليذهب عمرو، أو: لتذهب أنت ولكن تقول: ما كان ليذهب وما كنت لأفعل.

ومن الفروق أيضا جواز إظهار (أن) بعد (لام) كي، ولا يجوز إظهارها بعد (لام) الجحود ؛ لأنّها جرت في كلامهم نفياً للفعل المستقبل بالسين أو سوف، وصارت لام الجحود بإزائها، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدهما. وفي هذه النكتة مطلع على فوائد من كتاب الله – عز وجل ، ومرقاة إلى تدبره، كقوله تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) [الانفال : 33] ، فجاء بلام الجحود. حيث كان نفياً لأمر متوقع، وسبب مخوف في المستقبل. ثم قال تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) [الانفال : 33] . فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان حيث أراد نفي وقوع العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال، لا يخص مضياً من استقبال. ومثله: (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى) [القصص : 59] ، ثم قال عز وجل: (وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى) [القصص : 59] ، فالحَظْ هذه الآية من مطلع الأخرى تجدها كذلك في المعنى، والله المستعان(1).

الخلاف في عمل لام الجحود واشكالية اظهار (أن) المصدرية:

لعل السبب الرئيس في إشكالية النفي والتوكيد في (لام الجحود) نابع من الخلاف في الناصب للفعل المضارع بعدها أهو منصوب بـــ(لام الجحود) أم منصوب بـــ(أن) المصدرية المضمرة ؟ فذهب الكوفيون إلى أنّ (لام الجحود) هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار (أن) بعدها للتوكيد، نحو: (ما كان زيد لأنّ يدخل دارك، وما

(1) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق وتعليق : د.مصطفى احمد النماس ، ط1 ، 1404هـ ــ 1984م : 4/ 1661 ، ونتائج الفكر : 106 – 107

كان عمرو لأنّ يأكل طعامك)[1]، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها ، ولا يجوز إظهارها[2]. وذكر سيبويه أن (أن) المصدرية لا تظهر بعد حتى وكي، كما لا يظهر بعد (أما) الفعل في قولك: أما أنت منطلقاً انطلقت، وقد ذكر حالها فيما مضى. واكتفوا عن إظهار أن بعدهما بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنّهما ليسا مما يعمل في الفعل، وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلاّ أن يحمل على (أن)، فـــ(أن) ههنا بمنزلة الفعل في أما، وما كان بمنزلة أما مما لا يظهر بعده الفعل، فصار عندهم بدلاً من اللفظ بـــ(أن)[3].

مذهب البصريين أن لام الجحود تتعلق بمحذوف، هو خبر (كان) التي قبلها. والتقدير في قولك ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد مريداً للفعل. قلت: تقديرهم مريداً يقتضي أن تكون اللام زائدة، مقوية للعامل، كاللام في نحو (فعال لما يريد). ومذهب الكوفيين أن الفعل الذي دخلت عليه اللام هو خبر كان. ولا حذف عندهم. قال بعض النحويين: وهذا الخلاف مبني على الخلاف السابق. فلما كان مذهب البصريين أن اللام جارة لمصدر منسبك، من أن المقدرة والفعل، لزم عندهم أن يكون خبر كان محذوفاً. ولما كانت اللام عند الكوفيين ناصبة كان الخبر هو نفس الفعل، واللام عندهم زائدة لتأكيد النفي. ولذلك أجازوا أن يتقدم معمول منصوبها عليها[4].

ورد أبو البقاء مذهب الكوفيين، بأن نصب الفعل إن كان باللام فليست بزائدة. ورد غيره بأن الخبر المحذوف قد سمع مصرحاً به، في قول الشاعر:

سَمَوْتَ ولَمْ تكُنْ أَهْلاً لِتَسْمُو

ولكن التصريح به في غاية الندرة. وذكر ابن مالك أنّ لام الجحود هي المؤكدة لنفي في خبر كان ماضية لفظاً أو معنى. فوافق الكوفيين على أن الفعل الذي بعدها هو

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني :116.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، الإمام كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن ابي سعيد ، الانباري ، النحوي (ت577هــ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، محمد محيى الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، (د.ط) ، (د.ت) : 2/ 485

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : 2/ 485

(4) الجنى الداني في حروف المعاني : 118.

الخبر، ولم يجعلها ناصبة بنفسها، بل جعل أن مضمرة بعدها وفاقاً للبصريين. فهو قول ثالث، مركب من المذهبين. وظاهر قوله المؤكدة يقتضي أنها زائدة، فلا تتعلق بشيء[1]. وأما اللام في قولك: (جئتك لتفعل)، فبمنزلة (إن) في قولك: (إن خيراً فخير وإن شراً فشر)؛ إن شئت أظهرت الفعل ههنا، وإن شئت خزلته وأضمرته. وكذلك أن بعد اللام إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته. واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار وذلك: (ما كان ليفعل) ، فصارت (أن) ههنا بمنزلة الفعل في قولك: (إياك وزيداً) ، وكأنك إذا مثلت قلت: (ما كان زيدٌ لأن يفعل) ، أي : (ما كان زيدٌ لهذا الفعل) . فهذا بمنزلته، ودخل فيه معنى نفي كان سيفعل. فإذا قلت هذا قلت: (ما كان ليفعل) ، كما كان (لن يفعل) نفياً لـــ(سيفعل). وصارت بدلاً من اللفظ بأن كما كانت ألف الاستفهام بدلاً من واو القسم في قولك: (آلله لتفعلن) . فلم تذكر إلا أحد الحرفين إذ كان نفياً لما معه حرف، لم يعمل فيه شيء ليضارعه فكأنّه قد ذكر (أن) كما أنه إذا قال: سقياً له فكأنه قال: سقاه الله.

وأمّا البصريون فذهبوا الى أن الناصب (أن) المقدرة. ولا يجوز اظهارها مع (لام الجحود) ، وأما الدليل على أنّه لا يجوز إظهار (أن) بعدها فمن وجهين؛ أحدهما: أن قولهم: "ما كان زيد ليدخل، وما كان عمرو ليأكل" جواب فعل ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم؛ لأنّه جواب لقول قائل "زيد سوف يدخل، وعمرو سوف يأكل" فلو قلنا : (ما كان زيد لأن يدخل) ، و(ما كان عمرو لأن يأكل) بإظهار أن لكنا جعلنا مقابل سوف يدخل وسوف يأكل اسمًا؛ لأن أنْ مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسم؛ فلذلك لم يجز إظهارها كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك "إياك وزيدًا" والوجه الثاني: أن التقدير عندهم: (ما كان زيد مُقَدِّرًا لأن يدخل) أو نحو ذلك من التقدير الذي يوجب المستقبل من الفعل، و(أن) توجب الاستقبال، فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر (أنْ)[2].

(1) الجنى الداني في حروف المعاني : 119.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : 2/ 485

وقد تختلف الرؤية بقولهم إنما لم يجز إظهار (أن) بعدها ؛ لأنها صارت بدلا من اللفظ بها؛ لأنك إذا قلت (ما كان زيد ليدخل) كان نفيًا لـــ(سيدخل) ، كما لو أظهرت (أن) فقلت : (ما كان زيد لأن يدخل) فلما صارت بدلاً منها كما أن ألف الاستفهام بدل من واو القسم في قولهم: (آللهِ لأقومنَّ) لم يجز إظهارها؛ إذا كانت اللام بدلا منها فكأنها مظهرة[1] ، وذكر المرادي : (واعلم أن الخلاف في لام الجحود كالخلاف في لام كي. ففيها المذاهب الثلاثة. ومذهب البصريين أنه لا يجوز إظهار أن بعدها، بل يجب إضمارها. واختلف النقل عن الكوفيين، فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذكر أن بعدها. وحكى غيره عنهم جواز ذكرها توكيداً)[2]. وإنما خص الإضمار باللام دون غيرها، لأنّه لا يجوز ذلك مع غيرها، كــ(الباء) و(في) ونحو ذلك: بل يلتزم الإظهار، نحو: رغبت في أن تفعل، وعن أن تخرج، وعجبت من أن تضرب زيدا، وسررت بأن تقول كذا. وكذلك سائرها ؛ لأنّ استعمال اللام في الكلام أكثر من استعمال غيرها، فاستخف ذلك فيها لكثرة دورها في الاستعمال دون غيرها. ومعنى الكلام أن للام الجر إن إذا وقعت بعد (كان) المنفية. فإن العرب ألزمت إضمار (أن) فلا يجوز إظهارها، فتقول: (ما كنت لأفعل) ، و(ما كان زيد ليقوم). ولا يجوز أن تقول: (ما كان زيد لأن يفعل) ، ولا (لإن يقوم). ومنه قوله تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) [الانفال : 33] ، وقوله: (مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ) [آل عمران : 179] ، و(وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ) [آل عمران : 179]. وهو كثير[3].وإنّما لزم الإضمار هنا دون ما تقدم ؛ لأنّ لام الجحد جواب لفعل ليس تقديره

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : 2/ 486

(2) الجنى الداني في حروف المعاني : 118.

(3) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، لابي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790 هــ) ، تحقيق مجموعة محققين وهم: الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا ، الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي ، الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش ، الجزءان الخامس والسادس / د. عبد المجيد قطامش. الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي. ،

تقدير اسم، ولا لفظه لفظ الاسم، وهو الفعل الداخل عليه السين أو سوف. فقولك: (ما كان زيد ليخرج) الأصل فيه: كان زيد سيخرج، أو سوف يخرج فكرهوا في الجواب إظهار (أن) ؛ لأنّ ظهورها يحقق تقدير الاسم، فيخرج بذلك عن مذهب الجواب. وأيضا، تقدير الكلام من حيث كان جوابا لمستقبل: (ما كان زيدا مقدرا لأن يخرج) ، أو (مستعدا) ، أو (هاما) أو (عازما) ، أو نحو ذلك من التقديرات التي توجب الاستقبال للفعل، و (أن) توجب الاستقبال فيه، فاستغنى عن ذكر (أن) بما تضمن الكلام من الدلالة على الاستقبال[1].

وقد يسأل بعضهم عن كيفية إضمار (أن) مع لام الجحود ولا يجوز اظهارها ، فكيف يضمر مالا يجوز إظهاره وكيف نعرف حقيقة هذه الدعوى ، فالجواب في ذلك أن إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء ؛ لأنّ الأسماء هي الأولى وأشد تمكنا ؛ وإنّما أعربت الأفعال لمضارعتها الأسماء فلما كانت الأسماء قد تنصب بمضمرات لا يجوز إظهارها كقولك: إياك والشر لا يجوز إظهار ما نصب إياك بإجماع من النحويين، وكقولك في التحذير : (الأسد الأسد) ، ولا يجوز إظهار الفعل الناصب هاهنا مع تكرير الأسد، فإن أظهرته وحدت فقلت احذر الأسد ولا يجوز أن تقول : (احذر الأسد الأسد) ، ومثل ذلك قولهم : (الليل الليل) ، ومن ذلك قولهم : (أزيدا ضربته) و(قام القوم إلا زيدا) و(يا عبد الله أقبل) لا يجوز إظهار الناصب هاهنا فأمّا في الاستثناء والنداء فقد ناب الحرفان عن الفعل فنصبا وليس معهما إضمار غيرهما؛ وأما سوى ذلك فمعه مضمر لا يجوز إظهاره ، وقد يضمر ما يجوز إظهاره كرجل رأيته يضرب آخر فقلت الرأس يا هذا لو أظهرت الفعل ، فقلت : (اضرب الرأس) ، لجاز ، وكقوم رأيتهم يتوقعون الهلال فكبروا فقلت : (الهلال) تخبر أنّهم رأوه ، ولو قلت : (أبصروا الهلال) ، لجاز، وكذلك هذه الحروف الناصبة للأفعال بإضمار أن لا يجوز إظهار أن بعدها كما لم يجز إظهار الأفعال الناصبة للأسماء التي تقدم ذكرها

الجزءان الثامن/ د. محمد إبراهيم البنا ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، 1428 هـ – 2007 م : 6/ 30

(1) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) : 6/ 32

وجاز بعد (لام كي) كما جاز إظهار المضمر في قولهم: (الرأس والهلال) وما أشبه ذلك لتجري الأفعال في إضمار عواملها مجرى الأسماء إذ كانت هي الأصول[1].

العلاقة بين (كان) و(لام الجحود)

ارتبطت لام الجحود بالكون المنفي ، وعلى ما يبدو مع قوة العلاقة بينهما إلاّ انّ من النحاة من ذهب فيها مذاهب عدة منها ما يتعلق بـــ(كان) نفسها ، ومنها ما يتعلق بالنواسخ . وهل يصح وقوع غير الكون المنفي قبلها ، جاء في المقاصد الشافية : (ويريد بقوله: (ونفي كان) فعل الكون مطلقا، كأنّه يقول: ونفي فعل كون، وليس المثال بمعين للماضي في قصد الناظم ؛ بل الحكم جار إذا كان الفعل المنفي مضارعا، نحو : (يكن ليفعل) ، ومنه قوله تعالى: (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلا) [النساء :137]. نعم الذي يلزم أن يكون فعل الكون ماضيا معنى، ولا يلزم أن يكون ماضيا لفظا)[2]، وجاء في شرح الرضي على الكافية : (والتي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر (كان) المنفية إذا كانت (كان) ماضية لفظا نحو: (وما كان الله ليعذبهم) [الأنفال: 33]، أو معنى نحو: (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) [النساء: 137][3] . ومن النحاة ــ من أمثال ابن خروف ــ من رأى أنّ لام الجحود قد تقع بعد النفي وإن لم يكن ثم (كان) إذا اقتضى المعنى ذلك ، وجعل من ذلك قوله تعالى : (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ) [المائدة : 6] . قال : لأنّ المعنى: (ما كان الله ليفعل كذا)، وهذا خلاف ما عليه الناس. والحق أنّ اللام في الآية إنّما هي اللام التي تدخل في الإيجاب في نحو قوله: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) [النساء : 26] بدليل قوله إثر الآية المستشهد بها: (وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) [المائدة : 6] وأتى أيضا بحديث وقع لأبي عبيد في (غريبه) من حديث أبي الدرداء أنّه قال في الركعتين بعد العصر: (ما أنا لأدعهما، فمن شاء أن ينحضج فلينحضج) أي ينقد من

---

(1) اللامات ، لابي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت 337هـ) ، تحقيق : مازن المبارك ، دار الفكر – دمشق ، ط2 ، 1405هـ 1985م: 68 – 71

(2) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) : 6/ 31

(3) شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الأستراباذي ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، 1398 هـ – 1978م ، جامعة قاريونس ، (د.ط) ، (د.ت) : 4/ 62.

الغيظ. وهذا أيضا نادر. والصيمري أطلق القول بذلك، وأن لام الجحود هي الواقعة بعد النفي مطلقا[1].

وقد ذكر النحاة في قوله تعالى (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى) [الزمر : 3] قال: كانوا يقولون ما نعبد هذه الآلهة إلا ليشفعوا لنا عند الله. ويرى أن في هذه الآية ضروب من السؤال على مذهب العربية. منها أن يقال: أين خبر (الذين) مما تراه في سياق الكلام، ومنها أن يقال: أي لام هذه التي في يقرّبونا؟ ومنها أن يسأل عن موضع (زلفى) من الإعراب. وتقدير الآية ــ والله أعلم ــ انه لما قال: (فاعبد الله مخلصا له الدين ... الآية) الدين الخالص، فأخبر أن الدين هو ما أخلص لله تعالى. ابتدأه يخبر عن الكافرين موبّخا لهم. ومنبها على ضلالتهم، فقال: (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى) والذين مبتدأ وخبره يقولون فأضمر لما في الكلام عليه من الدليل، كما قال تعالى: (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ) [الرعد : 23 ــ 24] أي يقولون: (سلام). واللام التي في قوله: (ليقربونا) لام كي تأويله : (لكي يقربونا) ، وليست بلام الجحود وان كان قبلها ما، والفرق بين لام الجحود ولام كي إن لام الجحود يجوز إسقاطها كقولك: (ما كان زيد ليخرج) فلو قلت : (ما كان زيد يخرج) لكان كلاما كاملا ولام كي لا يجوز إسقاطها. فلو قلت في قولك: " قصدتك لتكرمني لمي قصدتك تكرمني لم يجز. وكذلك لا يجوز إسقاطها في هذه الآية. والزلفى: القربى وهو منصوب على المصدر لأن معنى يقربون ويزلفون سواء. والزلف: في قوله (وَزَلَفا من اللّيل) جمع زلفة وهي ساعات يقرب بعضها من بعض[2]

ومذهب النحاة أن الحكم خاص بــ(كان) ، فأخوات (كَانَ) لا يشملها الحكم، فمن باب أولى أنَّ (ظَنَّ) وأخواتها لا يشملها الحكم كذلك، فلو وقعت اللام بعد (أصبح) وهي

(1) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) : 6/ 31.

(2) ينظر : التحرير والتنوير ، الامام محمد الطاهر بن محمد بن محمد بن عاشور (ت1393هــ) ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس ، (د.ط) ، (د.ت) : 22 / 178.

مَنفيَّة، لا نقول: هذه لام الجحود، أو بعد (ظَنَّ) وأخواتها وهي منفية لا نقول: هذه لام الجحود، بل الحكم خاص بـ: (كَانَ). فقصر ذلك على (كَانَ) خلافاً لمن أجازه في أخواتها قياساً، ولمن أجازه في (ظَنَنْت) نَحو: (ما أصبح زيدٌ ليضربَ عمراً) ، اللام هذه وقعت بعد: ما أصبح، وهي من أخوات (كَانَ) فالحكم لا يشملها ، و(لم يصبح زيدٌ ليضرب عمراً) .. لم يكن مثلها، و(ما ظننت زيداً ليضرب عمراً)، و(ما أظن زيداً ليضرب عمراً)، فلام الجحود مثل قوله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ) [العنكبوت:40] (لِيَظْلِمَهُمْ) نقول: هذه اللام لام الجحود، وهي لام النَّفْي كما سيأتي، وكذلك: (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) [النساء:137] نقول: (يَغْفِرَ) هذا فعلٌ مضارع منصوب بـ: (أنْ) مُضْمَرة وجوباً لوقوعها بعد اللام، ونقول: هذه اللام لام الجحود، لأنها سبقت بـ(لم يكن) ، كذلك : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ) [العنكبوت:40] (يَظْلِمَهُمْ) فعل مضارع منصوب بـ(أنْ) مُضْمَرة وجوباً لوقوعها بعد اللام، وهذه اللام لام الجحود، والذي دَلَّ على ذلك وقوعها بعد: ما كان. وزعم بعضهم أنها تكون في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو: ما جئت لتكرمني، ومن جعل لام الجحود لام (كي) فساه، ولا يجيء قبل لام الجحود اسم مفرد، بل جملة بالشروط التي ذكرنا فأما قول الشاعر:

فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلبَ جَمْعَ قَومِي   مقاوَمَة ولا فرْدٌ لفَرْدِ

فجاء على تقدير: فما قوم يجتمعون، وذكر أبو عبد الله بن هشام الفهري (في كتابه المقرب) أن الفعل الداخل عليه لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق لا السببي، فلا يجوز أن تقول: ما كان زيد ليقوم أخوه، لأنه سببي، ولا نعلم أحدًا نبه على هذا إلا ابن هشام. وسميت (لام كي) بذلك، لأنها للسبب كما أن كي للسبب، وهي عند البصريين حرف جر يجوز أن يأتي بعدها (أن) أو (كي)، فإن جاء بعدها (لا) النافية لا الزائدة كقوله: (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) [الحديد : 29]، وجب إظهار أحد الحرفين نحو: أجيئك لئلا تغضب، أو لكيلا تغضب، فإذا قلت: أزورك لتغضب فالنصب عند جمهورهم بإضمار (أن) لا بإضمار (كي)(1).

نزع لام الجحود واظهار (أنْ) او عدم اظهارها :

---

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب : 4/ 1659

تفريعاً على مذهب البصريين جوَّز بعض النحويين نزع لام الجحود وإظهار (أنْ) ، وجعلَوا من ذلك قوله تعالى : (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ) [يونس : 37] ، فقالوا : كان أصله ليفتري فلما حذفت اللام بناءً على جواز حذف اللام مع أنَّ وأنْ ، جاز إظهار أنِ الواجبةِ الإضمار بعدها(1).

ولما كان (أن) مضمرة بعد اللام أجاز بعض النحويين من البصريين حذف اللام، وإظهار (أن) نحو: (ما كان زيد أن يقوم) ، وقال ابن الأنباري: العرب تدخل (أن) في موضع لام الجحود فيقولون: (ما كان عبد الله لأن يظلمك) ، و(لم يكن محمد أن يختصمك) ، قال: ولا موضع (لأن) من الإعراب، لأنها أفادت ما أفادت اللام، ولا يجوز: ما كان عبد الله لأن يزورك، بإظهار (أن) بعد اللام عند كوفي ولا بصري. والصحيح أنه لا يكتفي بأن عن اللام، وقد اضطرب في ذلك ابن عصفور، فمرة أجاز، ومرة منع، ولما كانت اللام هي الناصبة عند الكوفيين كان الخبر هو نفس الفعل فالنفي متسلط عليه، واللام عندهم زائدة لمجرد التوكيد، فلذلك أجازوا أن يتقدم معمول الفعل المنصوب بها عليها نحو: (ما كان زيد عمرًا ليضرب) ؛ أي ليضرب عمرًا، وأجاز بعضهم أيضًا إظهار أن بعدها، نحو: (ما كان زيد لأن يقوم) على سبيل التأكيد، وهذا مخالف لما حكى ابن الأنباري عن الكوفيين أنهم لا يجيزون ذلك، ويتركب من قول ابن مالك مذهب لم يقل به أحد، وذلك أنه زعم أن (أن) لازمة للإضمار، وأن النصب بها، وزعم أن الفعل بعد اللام هو الخبر لكان، وليس هذا بقول بصري ولا كوفي(2).

حذف (كان) من جملة لام الجحود

قد تحذف (كان) من الكلام كما ذكر المرادي في قول الشاعر :

فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلبَ جَمْعَ قَومِي مقاوَمَةً ولا فرْدٌ لفَرْدِ

(1) نزع الخافض في الدرس النحوي ، حسين بن علوي بن سالم الحبشي ، إشراف الأستاذ الدكتور : عبد الجليل عبيد حسين العان ، الجمهورية اليمنية ، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا ، كلية التربية – المكلا ، 1425هـ : 372

(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب : 4/ 1658.

ما هذه اللام قلت : هي لام الجحود، وجمع اسم كان المحذوفة. أي: فما كان جمع، وقيل تقدير البيت : فما قوم يجتمعون [1].كما قال أبو الدرداء في الركعتين بعد العصر: ما أنا لأدعهما. أي ما كنت لأدعهما[2].

الخلاصة :

وفي الختام نعرض أَبرز ما توصلنا اليه في بحثنا المتواضع في لام الجحود والاشكاليات التي احاطت بها ومنها تسميتها إذ يسميها أَكْثَرهم لام الْجُحُود ــ يطلق عليها الكوفيون (لام الجحود) ــ لملازمتها للجحد أَي النَّفْي، ومن النحاة ــ وهم البصريون ــ من رأى أن الصَّوَاب تَسْمِيَتهَا لام النَّفْي ؛ لأَنّ الْجحْد فِي اللُّغَة إِنْكَار مَا تعرفه لا مُطلق الإِنْكَار ، والفرق بينه وبين الجحد أنّ النافي إن كان صادقا سمّي كلامه نفيا ومنفيا أيضا ولا يسمّى جحدا، وإن كان كاذبا سمّي جحدًا ونفيًا أيضًا، فكلّ جحد نفي وليس كلّ نفي جحدا . وتفيد اللام تأكيد النفي . وهو ما يقترب من رأي الكوفيين من أن اللام زائدة لتوكيد النفي كالباء الزائدة في نحو (ما محمد بذاهب) ، وأصل الكلام عندهم (ما كان يفعل). وكذلك رأي البصريين في أن المعنى (ما كان مريدًا للفعل)، أو قاصدًا له، أو مقدرًا له، أبلغ من نفي الفعل نفسه ؛ لأنّ نفي القصد أبلغ من نفي الفعل نفسه. وكذلك عرض البحث الفرق بين لام كي، ولام الجحود ، فالفرق بينهما من جوه كثيرة مع تماثلهما من جوانب أُخرى ، إذ تتماثل اللامان في أنّهما حرفا جر، فكلاهما ينصب بإضمار (أن) ، إلاّ أنّ لام كي هي لام العلة فلا يقع قبلها إلاّ فعل يكون علة لما بعدها، فإن كان ذلك الفعل منفياً لم يخرجها ذلك عن أن تكون لام كي ؛ لأنّ معنى العلة فيها باق ، وكذلك الفرق بينهما ان لام الجحود يكون قبلها ما كان أو لم يكن، وان تكون (كان) بلفظ المضي أو في معناه، لا بلفظ الاستقبال. وان تكون زمانية ناقصة لا تامة ، ولا يقع بعد اسمها ظرف ولا مجرور، لا تقول: (ما كان زيد عندك ليذهب) وإلاّ (. . . أمس ليخرج). والذي يكشف لك قناع المعنى ويهجم بك على الغرض إن كانت الزمانية عبارة عن زمان ماض، فلا تكون

---

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب : 4/ 1659.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني : 117

علة لحادث، ولا تتعدى إلى المفعول من أجله، ولا إلى الحال وظرف المكان، وفي تعديها إلى ظرف الزمان نظر، فهذا الذي منعها من أن تقع قبل لام العلة، أو يقع بعدها المجرور أو الظرف. وكذلك الفرق بينهما أن الفعل بعد (لام) الجحود لا يكون فاعله إلاّ عائداً على اسم (كان) ؛ لأنّ (اللام) وما بعدها في موضع الخبر عنه، فلا تقول: ما كان زيد ليذهب عمرو، كما تقول: جاء زيد ليذهب عمرو، أو: لتذهب أنت ولكن تقول: ما كان ليذهب وما كنت لأفعل. ومن الفروق أيضا جواز إظهار (أن) بعد (لام) كي، ولا يجوز إظهارها بعد (لام) الجحود ؛ لأنّها جرت في كلامهم نفياً للفعل المستقبل بالسين أو سوف، وصارت لام الجحود بإزائها، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدهما. وفي هذه النكتة مطلع على فوائد من كتاب الله – عز وجل ، ومرقاة إلى تدبره.

اما فيما يتعلق بالسبب الرئيس في إشكالية النفي والتوكيد في (لام الجحود) فنابع من الخلاف في الناصب للفعل المضارع بعدها أهو منصوب بـــ(لام الجحود) أم منصوب بـــ(أن) المصدرية المضمرة ؟ فذهب الكوفيون إلى أنّ (لام الجحود) هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار (أن) بعدها للتوكيد، نحو: (ما كان زيد لأنّ يدخل دارك، وما كان عمرو لأنّ يأكل طعامك) . وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها ، ولا يجوز إظهارها.

References

1. (Book title missing), by Abu al-Qasim 'Abd al-Rahman ibn Ishaq al-Baghdadi al-Nahawandi al-Zujaji (d. 337 AH), edited by Mazen al-Mubarak, Dar al-Fikr - Damascus, 2nd edition, 1405 AH - 1985 AD: 68-71.
2. Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayn al-Nahwiyyin: al-Basriyyin wa al-Kufiyyin, Imam Kamal al-Din Abu al-Barakat 'Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Sa'id, al-Anbari, al-Nahwi (d. 577 AH), with the book Al-Intisaf min al-Insaf by Muhammad Muhyi al-Din 'Abd al-Hamid, Dar al-Fikr, (no publication date), (no edition): 2/485.
3. Al-Kashaf 'an Haqaiq al-Tanzil wa 'Uyun al-Aqawil fi Wujuh al-Ta'wil, Abu al-Qasim Jar Allah Mahmud ibn 'Umar al-Zamakhshari al-Khwarizmi (d. 538 AH), edited and

annotated by Khalil Ma'mun Shihha, with comments from the book Al-Intisaf on the content of Al-Kashaf regarding the seclusion of Imam Nasir al-Din Ibn Muneer al-Maliki, Dar al-Ma'arifah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1423 AH - 2002 AD: 363.

4. Al-Lamah fi Sharh al-Malahah, by Muhammad ibn Hasan ibn Sibaa ibn Abi Bakr al-Judhami, known as Ibn al-Sa'igh (d. 720 AH), edited by Ibrahim ibn Salim al-Sa'idi, published by the Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Al-Madinah Al-Munawwarah, Saudi Arabia, 1st edition, 1424 AH - 2004 AD: 75.
5. Al-Muftah fi al-Sarf, Abu Bakr Abd al-Qahir ibn Abd al-Rahman ibn Muhammad al-Farsi al-Asl, al-Jurjani al-Dar (d. 471 AH), edited and introduced by Dr. Ali Tawfiq al-Hamad, Faculty of Arts - Yarmouk University - Irbid, Jordan, Dar al-Risalah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1407 AH - 1987 AD: 167.
6. Al-Tahrir wa al-Tanwir, Imam Muhammad al-Tahir ibn Muhammad ibn Muhammad ibn 'Ashur (d. 1393 AH), Dar Sahnoun for Publishing and Distribution, Tunisia, (no publication date), (no edition): 22/178.
7. Al-Zahir fi Ma'ani Kalimat al-Nas, Muhammad ibn al-Qasim ibn Muhammad ibn Bishar, Abu Bakr al-Anbari (d. 328 AH), edited by Dr. Hatem Saleh al-Damin, Dar al-Risalah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1412 AH - 1992 AD: 2/50-51. Also refer to: Al-Furuq al-Lughawiyyah, Abu Hilal Hasan ibn Abdullah ibn Sahl al-Askari (d. 400 AH), annotated and edited by Muhammad Bassel Ayyun al-Sawwad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 2009 AD: 175.
8. Dictionary of Language Standards, Abu al-Husayn Ahmad ibn Farris ibn Zakariya al-Razi (395 AH), edited and annotated by Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1429 AH - 2008 AD: 1/218.
9. Dictionary of Terminology and Linguistic Differences, Abu al-Baqa' Ayub ibn Musa al-Husaini al-Kufi (1094 AH),

compared to a handwritten copy and prepared for printing and indexes by Dr. Adnan Darwish and Muhammad al-Masri, Dar al-Risalah, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1419 AH - 1998 AD: 888.

10. Irtishaf al-Darb min Lisan al-'Arab, Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited and annotated by Dr. Mustafa Ahmad al-Nimmas, 1st edition, 1404 AH - 1984 AD: 4/1661, and Nata'ij al-Fikr: 106-107.
11. Kashaf Istilahat al-Funun wal Ulum, Muhammad ibn Ali ibn al-Qadi Muhammad Hamed ibn Muhammad Sabri al-Faruqi al-Hanafi al-Tihaniwi (1158 AH), introduction, supervision, and review by Dr. Rafiq al-Ajam, edited by Dr. Ali Dahrouj, Persian translation to Arabic by Dr. Abdullah al-Khaldi, foreign translation by Dr. George Zainani, Lebanon Publishers - Beirut, 1st edition, 1996 AD: 2/183.
12. Lisan al-Arab, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram ibn Manzur al-Ansari al-Afriqi al-Masri (711 AH), edited and annotated by Aamer Ahmad Haider, revised by Abdel-Mon'em Khalil Ibrahim, Muhammad Ali Baydoun Publications, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1426 AH - 2005 AD: 2/504.
13. Ma'ani al-Nahw, Fadil Salih al-Samarra'i, Dar al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution, Amman, Jordan, 1st edition, 1420 AH - 2000 AD: 1/227.
14. Mafatih al-Ghayb, Tafsir al-Kabir, Imam Fakhr al-Din Muhammad ibn 'Umar ibn al-Husayn ibn al-Hasan ibn 'Ali al-Tamimi al-Bakri al-Razi al-Shafi'i (d. 606 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 3rd edition, 1421 AH - 2009 AD: 12/166.
15. Nata'ij al-Fikr fi al-Nahw, by Abu al-Qasim 'Abd al-Rahman ibn 'Abdullah al-Suhayli, edited and annotated by Sheikh 'Adel Ahmad 'Abd al-Mawjud and Sheikh 'Ali Muhammad Ma'wad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1412 AH - 1992 AD: 107.
16. Rasaful Mabani fi Sharh Huruf al-Ma'ani, by Ahmad ibn Abdul Noor al-Maliki (702 AH), edited by Dr. Ahmad

Muhammad al-Kharat, Dar al-Qalam, Damascus, Syria, 3rd edition, 1423 AH - 2002 AD: 300-301.

17. Sharh al-Radd 'ala al-Kafiyyah, Radi al-Din al-Astarabadi, correction and annotation: Yusuf Hasan 'Umar, 1398 AH - 1978 AD, Qarawiyin University, (no publication date), (no edition): 4/62.

The (لام) of Ingratitude: Between Denial and Affirmation in the Light of Quranic Use

Abdullah Khalif Khudair al-Hayani *

Abstract

This research aims to reveal the problem of the mother of This paper aims at revealing the problem of (لام) of Ingratitude; This is because it carries more than one meaning, such as reasoning, negation, and affirmation. Stemming from here , several questions present themselves: is the (لام) for negating or confirming? Why was it called the (لام) of ingratitude? Why did not we call it the (لام) of negation? If it were for negation, the sentence would have been confirmed. That is because the negation of the negation is simply affirmation, and consequently the meaning of the sentence is distorted.

In addition to disagreeing over its function by the grammarians , the Basrians said that it is not subjunctive in itself, but the function is for (إن) it is supposed to be present, and the Kufics said that it is subjunctive by itself. The paper dealt with an application aspect on the use of (لام) of Ingratitude in the Holy Qur'an and its implications The paper included many sections, including: the ingratitude on the part of the linguistic meaning and the idiomatic meaning, the problem of naming (لام) of Ingratitude, or the (لام) of the negation), the issue of negation, affirmation and reasoning with the (لام) of ingratitude, the difference between the (لام) which is similar to (كي) and the (لام) of ingratitude, the dispute over the work of (لام) ingratitude and the problem of showing the

* **Asst.Prof/ Department of Arabic Language/ College of Arts/ University of Mosul.**

infinitive (إن), the relation between the (لام) of the ingratitude and (كان), the removal of the (لام)of the ingratitude, and whether to explicitly show the infinitive (ان) or not. All of these sections, the paper tried through them to answer a number of questions that come to mind about the (لام) of ingratitude and the problems related to it.

Keywords: grammarians, semantics, questions.